الأمم المتحدة

UNW/2016/3

مجلس إدارة
هيئة الأمم المتحدة
للمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة

التوزيع: عام
مارس/آذار 2016
العربية
الأصل:
العربية/الصينية/الإنجليزية/الفرنسية/الروسية/ا
لإسبانية

الدورة السنوية لعام 2016
27 و28 يونيو/حزيران 2016
المادة 1 من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير بشأن انتخاب المكتب وأول دورة عادية، في 11 يناير/كانون الثاني و9 فبراير/شباط 2016

أولاً. انتخاب المكتب

1. في 11 يناير/كانون الثاني 2016، قام مجلس الإدارة بانتخاب مكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لعام 2016. انتُخِبَ صاحب السعادة السفير محمد خالد خياري، المندوب الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، (ممثلاً للدول الأفريقية)، رئيسًا للمجلس التنفيذي لعام 2016. كما تم انتخاب نواب الرئيس من المجموعات الإقليمية التالية: (أ) دول آسيا والمحيط الهادئ: السكرتيرة الثالثة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، أميرة عبيد الحفيتي؛ (ب) دول أوروبا الشرقية: الوزيرة المستشارة لدى البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، فيسنا باوس؛ (ج) دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: السكرتيرة الأولى للبعثة الدائمة لجمهورية سورينام لدى الأمم المتحدة، ميريام ماكينتوش؛ (د) مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، هيكو ثومس.

2. هنّأ الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السفير إب بيترسن (الدنمارك)، الرئيس الجديد وشكر المجلس التنفيذي، وبخاصة نواب الرئيس المنتهية ولايتهم والذين عملوا أثناء فترة ولايته: بختا سلمى منصوري (الجزائر)، ممثلة عن الدول الأفريقية؛ وبراون ديف ميترا (بنغلاديش)، ممثلاً عن دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وسيلا دوروزوفيتش[a] (البوسنة والهرسك)، ممثلة عن دول أوروبا الشرقية؛ وألما بيبيانا بيريز غوميز[b] (كولومبيا)، ممثلة عن دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ثانيًا. المسائل التنظيمية

3. عقدت الدورة العادية الأولى لعام 2016 للمجلس التنفيذي في مقر الأمم المتحدة في 9 فبراير/شباط 2016.

4. اعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل وجدول الأعمال المؤقّت المشروح للدورة العادية الأولى لعام 2016 (UNW/2016/L.1) بالإضافة إلى خطّة العمل السنوية لعام 2016 (UNW/20166/L.2).

---

[a] خلفت دراغانا أنديليتش (البوسنة والهرسك)
[b] خلفت ماريا بولينا دافيلا (كولومبيا)

صدَّق المجلس على جدول الأعمال المؤقّت وخطة العمل المؤقّتة للدورة السنوية لعام 2016 والتي سوف تعقد في 27 و28 يونيو/حزيران 2016 (انظر المرفق) واعتمد أيضًا تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2015، والتي عقدت في 15 و16 سبتمبر/أيلول 2015 (UNW/2015/12).

ثالثاً. الكلمات الافتتاحية

5. أعلن رئيس المجلس التنفيذي افتتاح الدورة وأدلى بتصريح تقديمي أكّد فيه مجدّدًا على التزامه الشخصي والسياسي بولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأكّد على أهمية مشاركة الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين في شتى أنحاء العالم. وقد صرّح معبّرًا عن أمله في أن يرى عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتنوّع بصورة متزايدة في تونس، بأن المجالات الرئيسية التي يتم تناولها في بلده كانت قيادة المرأة والمشاركة السياسية؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ ومنع العنف ضد المرأة ومجابهته؛ والمرأة والسلام والأمن. وانتهز الفرصة في هذا السياق، لكي يعلن أن تونس، وهي إحدى الدول المشاركة في قرار الجمعية العامة رقم 1325، سوف تستضيف مؤتمرًا دوليًا في تونس، في 24-25 فبراير/شباط بعنوان "المرأة والسلام والأمن" ("Femmes pour la Paix et la Sécurité")، لتبادل الممارسات الجيدة، ولدراسة ومقارنة الخبرات بشأن تقوية دور المرأة في جهود السلام والأمن. وشَكرَ الأمم المتحدة على دعمها فيما يتعلق بهذا المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، أكّد الرئيس على أهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي سوف تستضيف أمانة الفريق رفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة وأثنى على الهيئة لمُجمل عملها في هذا الصدد.

6. شكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في كلمتها الافتتاحية، الرئيس والمكتب المنتهية ولايتهما، ورحّبت بالرئيس المنتخَب حديثًا، وبالمكتب وبجميع أعضاء المجلس. كما أثنت على الدور القيادي للمجلس وجهوده في استمرار التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدار العملية التي أدّت إلى اعتماد جدول أعمال التنمية الجديد لعام 2030. وحثَّت رئيسة الهيئة جميع أعضاء المجلس على ضمان تمثيل حكوماتهم على الخريطة التفاعلية الموجودة على الموقع الإلكتروني: "الكوكب 50-50 بحلول عام 2030: التصعيد من أجل المساواة بين الجنسين"[c]. ووجّهت الاهتمام إلى الدورة الستين القادمة للجنة وضع المرأة (14-24 مارس/آذار) مؤكّدةً على الطبيعة التحويلية لجدول أعمال التنمية لعام 2030، ومذكّرةً بموضوعها ذي الأولوية: "تمكين المرأة وارتباطه بالتنمية المستدامة"؛ وموضوع المراجعة: "القضاء على جميع صور العنف ضد النساء والفتيات ومنعها". وقد ذكرت أن هذا المنتدى ينبغي ألا يُعتبر انطلاقًا للعدّ التنازلي لعام 2030 بالنسبة للمساواة بين الجنسين، لكونه أكبر منتدى عالمي لأصوات المرأة. وتتطّلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الحصول على أفكار مُلهمة بشأن التنفيذ والتعجيل من العديد من أصحاب المصلحة المختلفين، مثل الحكومات والوزراء، والمجتمع المدني، والشباب على حدٍ سواء. كما أن الهيئة مستعدّة لتقديم الإجراءات الرئيسية اللازمة من الآن وحتى عام 2020 والتي سوف تبني الزخم نحو 2030. وقد أكّدت للمجلس أن هذه الإجراءات المقترحة سوف تدخل جميعًا في استعراض منتصف المدّة للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014-2017. وأكّدت مجدّدًا أن عملية الاستعراض التي تقوم بها لجنة وضع المرأة أتاحت منصّة هامة يمكن من خلالها تقييم تداعيات السياق العالمي المتغيّر.

7. وقد ذكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إعلان الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الفريق رفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وأوضحت أن هذا الفريق قد صُمِّمَ لمجابهة العوائق الحالية التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة والتي يمكن أن تحدّ من إنجاز جدول أعمال 2030. وكان من المتوقّع أن تُعقَد الجلسة الافتتاحية للفريق أثناء الدورة القادمة للجنة وضع المرأة. ويمكن أن يجمع الفريق بين المعرفة والشبكات وأصوات ممثلي الحكومة، والأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة، والجهات الأكاديمية والشباب والمجتمع المدني، بما في ذلك رئيسي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. كما أكّدت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من المملكة المتحدة، سوف تستضيف أمانة الفريق المستقلة.

8. وأكّدت رئيسة الهيئة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سوف تستمر في السعي لإيجاد حلول للأعباء والمخاطر الإضافية التي تواجهها المرأة، متحدثةً عن بعض المبادرات الحالية لمجابهة التحدّيات العالمية التي تؤثّر على حياة النساء والفتيات، مثل الهجرة الواسعة النطاق، وأزمات اللاجئين المتصاعدة، والأوبئة مثل فيروس زيكا. وكانت المراهقات والشابات من بين أكثر الفئات السكانية تهميشًا وتعرّضًا للخطر، سواء في أوضاع التشرّد أو في الأزمات الصحية.

[c] http://beijing20.unwomen.org/en/step-it-up

9. وذكرت أن التغيّر التحويلي سوف يتطلّب تدخّلات متعدّدة على جميع المستويات، وقد ذكرت على سبيل المثال، نيّة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة في إنشاء تحالف عالمي جديد لدعم الإجراءات الشاملة بشأن المساواة في الأجور. إلا أن تسوية هذه القضية، سوف يتطلّب أيضًا تغييرًا في التشريع والجهود الجماعية للمجلس التنفيذي والبرلمانات والممثّلين في العواصم. وأكّدت مجدّدًا على القيمة الجوهرية للمساءلة، وبالتالي أهمية المؤشّرات بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد قامت بدعم البلدان بفعالية في اختيارها لمؤشّرات تتبع التزامات أهداف التنمية المستدامة وكانت تعتزم رصد البيانات التي تنتجها تلك البلدان. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة سوف تحلّل عن كثب هذه البيانات فيما يتعلّق بالسلام والتقدّم والحاجة إلى التعديل حسب الاقتضاء. وكانت هناك حاجة عاجلة إلى الدعم الفني والمالي لإحصاءات نوع الجنس، والتي يمكن بدونها أن تتعرّض قدرة الهيئة على رصد أهداف التنمية المستدامة للخطر.

10. واختتمت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية كلمتها الافتتاحية بحثّ المزيد من الدول الأعضاء على اتّباع خطوات حكومة كولومبيا في النظر للدعوة إلى تعيين امرأة في منصب الأمين العام القادم للأمم المتحدة. وذكرت أن هذا يتّفق مع ولاية الهيئة والأمم المتحدة بصفة عامة بشأن تعزيز تمثيل النساء في المناصب العليا ومستويات صنع القرار.

رابعًا. حوار مهيكل بشأن التمويل: إحاطة بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بما في ذلك مبادرات البرنامج الرائدة

11. تولى الأمين العام المساعد/نائب المدير التنفيذي للسياسة والبرامج تقديم "تقرير بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، متضمنًا مبادرات البرنامج الرئيسي الخاصة بها" (UNW/2016/CRP.1). خلاصة القول، أن هذا التقرير تم تقديمه طبقًا لقرار المجلس رقم 6/2014 كجزء من الحوار المهيكل بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية 2014-2017. وقد عقد الحوار في سياق قرار الجمعية العامة رقم 226/67 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

12. قدّم هذا التقرير تقييمًا لسياق التنمية الحالي وتداعياته على التنفيذ الناجح لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلى وجه التحديد، يتعلق التحليل بالفرص والتحدّيات والتوقّعات التي تنشأ من (1) الإقرار المتزايد في المنتديات الحكومية بأهمية المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات وتحقيق حقوق الإنسان لهن بالنسبة للتنمية المستدامة، و(2) اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛ (3) مختلف العمليات الحكومية المستدامة، بما في ذلك حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع منظومة التنمية في الأمم المتحدة على المدى الطويل، والذي يهدف لضمان أن تكون منظومة التنمية في الأمم المتحدة بأسرها 'متوافقة مع الغرض'، لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. كما درست هذه الورقة البحثية أيضًا المشهد التمويلي المتغيّر وأثره المباشر على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تمويل وتنفيذ خطّتها الاستراتيجية بفعالية وكفاءة.

13. تعدّ مبادرات البرنامج الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة استجابة لسياق التنمية المتطوّر وهي تمثل طفرة في أنماط البرامج لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهي تهدف إلى: (1) تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من توسيع نطاق النتائج من خلال الشراكة لتنفيذ التوقعات الكبيرة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتحقيق حقوق الإنسان لهن طبقًا لما ينصّ عليه إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأهداف التنمية المستدامة وغيرهما من الأهداف العالمية المتفق عليها؛ و(2) ضمان أن تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة 'متوافقة مع الغرض' لتحقيق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة ولدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية، وبخاصة فيما يتعلّق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وأن تمتلك الهيئة الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية للقيام بذلك؛ (3) تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الوصول إلى التمويل عالي الجودة غير الأساسي لاستكمال مواردها الأساسية وتحقيق خطتها الاستراتيجية. تتضمّن الخطوات الإضافية لتفعيل مبادرات البرنامج الرئيسي: (1) بدء التشغيل التدريجي والتوزيع والأقلمة لهذا النمط الجديد من برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء الرئيسيين على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ (2) اعتماد هيكل للسياسات والموارد البشرية والدعم التشغيلي لضمان قدرة المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستفادة من المعرفة والمهارات المتاحة للهيئة بأكملها لتنفيذ مبادرات البرنامج الرئيسي، كجزء من العملية التي تقودها الدول الأعضاء لأقلمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؛ (3) ربط نظام إدارة نتائج هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنظام إدارتها المالية ("أطلس") لتقييم احتياجات التمويل وفجوات الموارد على نحو أفضل، ولإتاحة حوار مُهيكل منتظم بشأن التمويل القائم على الأرقام المالية

الدقيقة في مقابل تنفيذ النتائج. سوف تضمن هذه المبادرات أن تتمكّن الهيئة من تنفيذ مبادرات البرنامج الرئيسي طبقًا للنطاق وفي الوقت المحدّد وطبقًا للموازنة.

14. واستجابة لذلك، كان هناك تعبير عن التقدير لعمل الهيئة بشكل عام من قبل الوفود وهنّأ العديد من الوفود رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب المنتخَبَين حديثًا. كما أثنى العديد من المتحدّثين على وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموظفي الهيئة وإنجازاتهم وأكّدوا على التزام بلدانهم المستمر بالعمل مع الهيئة. كما أكّدت الدول الأعضاء مجددًا على دعمها القوي وتصميمها للسعي الجماعي لترجمة الالتزامات العالمية إلى إجراءات ملموسة وأكّدت على الدور الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذه العملية. كان هناك تعبير عام عن الترحيب بمبادرات البرنامج الرئيسي، مع ملاحظة أن أنماط التمويل المقترحة التي يمكن أن تتيح تحسين المرونة وأنظمة الإبلاغ المقرّرة عن طريق الإنترنت والتي سوف تتيح معلومات مفصّلة بشأن البرامج والنتائج والتمويل المناظر كانتا موضع ترحيب. وقد ذكر أحد الوفود أن المبادرات وفّرت فرصة قيّمة للجهات المانحة لتخصيص المساهمات غير الأساسية والتي يمكن أن تساعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا في أن تصبح أكثر تركيزًا واتساقًا في عملها التشغيلي. وعبّر الوفد عن وجهة نظره بأن النظريات الشاملة للتغيير لكل برنامج وفّرت نظرة عامة ممتازة للنتائج المرجوة. وأكّدت إحدى الدول الأعضاء على أن مبادرات البرنامج الرئيسي سوف تتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تستخدم الموارد البشرية والمالية المحدودة استخداماً أمثل، من خلال توفير اتّجاه واضح للبرامج واستراتيجية تتّسق مع جدول أعمال 2030. وحضّ الوفدُ الهيئةَ على وضع استراتيجيات لنشر هذه المبادرات وأقلمتها وتبادل هذه الاستراتيجيات مع الشركاء على كافة المستويات، مؤكّدًا على أهمية الشفافية المالية.

15. وقد ارتأى وفد آخر أن مبادرات البرنامج الرئيسي يمكن أن تساعد في مجابهة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة بين الجنسين. وقد حثّ هيئةَ الأمم المتحدة للمرأة على أن تنظر في إشراك الفتيان والرجال في تنفيذ البرامج الرئيسية، كعنصر عام في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والتحقيق الكامل لحقوق الإنسان لهن.

16. طُلِبَ من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تحدّد الاحتياجات البرمجية والفجوات الموجودة خارج نطاق مبادرات البرنامج الرئيسي قبل الدورة العادية الثانية للمجلس في 2016. وقد شعرت الدول الأعضاء بأن الربط بين نظام إدارة النتائج ونظام الإدارة المالية يمكن أن يكون خطوة عظيمة تجاه المزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ والمرونة. كما أن القدرة على بيان كيفية إنفاق الموارد بالنظر إلى الخطة الاستراتيجية، جنبًا إلى جنب مع فجوات التمويل المتبقية، يمكن أن تكون أداة قيّمة للغاية للحوار المهيكل بشأن التمويل.

17. وعبّر متحدّث آخر عن الأمل في ألّا يكون نجاح مبادرات البرنامج الرئيسي على حساب التمويل الرئيسي. وقد تمّ التأكيد مجدّدًا على أهمية الموارد الرئيسية، نظرًا لأن هذا التمويل يدعم التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية وتحقيق نتائج ملموسة، وبالطبع تحقيق الولاية العامة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن هذا المنظور، تحدّث الوفد أيضًا عن أهمية توفير الموارد المطلوبة لخدمة العمليات الحكومية المعيارية من الموازنة العادية المصدّق عليها من قبل الجمعية العامة. كما أبرزت بعض الوفود الحاجة إلى زيادة توسيع قاعدة الجهات المانحة، بما في ذلك من خلال إشراك الجهات المانحة غير التقليدية والشركاء من القطاع الخاص. وذكرت أهمية دور وقدرات اللجان الوطنية، في حين رأى غيرها شراكة اللجنة الوطنية كوسيلة مفيدة لزيادة الوعي حول المساواة بين الجنسين في جدول أعمال المساعدات والسياسة الخارجية في بلاده ذاتها، ولتعزيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى الوطني. وقد تضمّنت الدول الأعضاء التي أعلنت عن زيادة دعمها المالي للهيئة أستراليا والغابون وألمانيا واليابان وهولندا والسويد. وأكّدت هذه الدول على الحاجة لتمكين الهيئة لكي تصبح 'متوافقة ومموّلة لتحقيق غرضها' وتعهّدت أيضًا باستمرار مساهماتها غير الرئيسية للهيئة.

18. وقد طُلِبَ من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تشارك في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبخاصة في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المستمر بشأن تحديد وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل. وبالنسبة للمزايا المقارنة للمنظومة، فقد ذكر الوفد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمثّل أهم المزايا المقارنة: العمل في مجال المعايير والنظم القياسية، والعمل التنسيقي، والعمل في مجال السلام والأمن. وقد جرى حثّ الهيئة على الاستفادة بقوة أكبر من هذه المزايا. وفي هذا الصدد، اتّفق أحد الوفود مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنها تتطلّب موارد مستقرّة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها لتمكين الهيئة من التركيز على مجالات المزايا المقارنة وزيادة قوّتها. وأوضح المتحدّث أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن تستمرّ في السعي لتحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة.

19. فيما يتعلّق بالاستنتاجات المنتظرة المتّفق عليها من الدورة القادمة للجنة وضع المرأة، رأى أحد المتحدّثين أن هذه فرصة لإعطاء إرشادات واضحة وفعّالة لإعادة تنظيم عمليات اللجنة وبرنامج عملها

ليتوافق مع الرقابة واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، ويتطلّع إلى نصائح الهيئة ودعمها في هذه العملية.

20. أقرّت الدول الأعضاء بالدور الحيوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كإحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال المرأة والسلام والأمن داخل منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على إشراك أصحاب المصلحة رفيعي المستوى والتأثير عليهم للنهوض بهذا القطاع. وقد أشار أحد المتحدّثين إلى مثال للشراكة الوثيقة بين مسؤولي حكوماتها وبين رئيس هيئة الأمم المتّحدة للمرأة وإلى ثقته في دوام هذه الشراكة، في حين أشار متحدّث آخر إلى التحسينات الكبيرة في التنسيق بين الوكالات بشأن عمل السلام والأمن منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشار أحد الوفود إلى التركيز المتزايد الذي توليه هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدورها في تناول مشاركة النساء في الاستجابة للنزاعات والأزمات. وأوضح المتحدّث أن الهيئة يمكن أن تلعب دورًا هامًا يرتكز على الدعوة والخبرات الفنية وعلى رصد التقدّم المحرز على نطاق منظومة الأمم المتحدة. من وجهة نظره، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون موردًا هامًا وأن تدعم جهات الأمم المتحدة الفاعلة في مجالات المساعدات الإنسانية والأمن والتنمية من خلال تناول المساواة بين الجنسين (بنهج مستنير مُستمَدّ من تبادل المعرفة والخبرات)، وضمان إشراك النساء، ودعم قيادتهن وتمكينهن، وأن تتاح لهن الحماية أثناء الاستجابة للأزمات.

خامسًا. تقرير الزيارة الميدانية المشتركة

21. قدّم الرئيس السابق للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى المملكة الأردنية الهاشمية. هذه الزيارة، والتي تمّت في الفترة من 24 أبريل/نيسان إلى 2 مايو/أيار 2015 قام بها وفد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي. وأدلى الرئيس السابق للمجلس برؤيته وتعليقاته، وأثنى على الممثّل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي قدم المزيد من التفاصيل بشأن عمل الهيئة على المستوى الوطني. وانتهز الرئيس السابق الفرصة لتوجيه الشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإلى أمانة مجلسها التنفيذي، وإلى الفريق القطري للأمم المتحدة وجميع المشاركين في الإعداد للبعثة، وبخاصة القائمين بإدارة البرامج ميدانياً. كما عبّر أيضًا عن عرفانه للمملكة الأردنية الهاشمية لضيافتها وللفرصة الفريدة للتعلّم من الوضع الفريد للبلاد. وذكّر المجلس بالغرض من هذه الزيارات الميدانية: توفير الفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي للتبصُّر في التعاون والتنسيق بين الوكالات، بالإضافة إلى شراكات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرهما من الوكالات متعدّدة الأطراف والثنائية في البلاد. وأعرب عن تقديره الخاص للفرصة التي أتيحت لرؤية توحيد أداء الأمم المتحدة، ولتقييم التحدّيات وكذلك النجاحات. وقد ألقى الضوء، بصفة خاصة، على التحدّيات التي تواجهها النساء الأردنيات وأثر أزمة اللاجئين السوريين على كل من النساء الأردنيات واللاجئات السوريات، وتحدّث عن زيارة الوفد لمخيّم الزعتري، بالإضافة إلى المشروعات التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمًا للنساء والفتيات في المعسكر، بما في ذلك مشروع "واحة النساء والفتيات". وأكد على الدور الهام الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاستجابة الإنسانية، وبخاصة في مجال الدعوة. وفي الختام، أوصى الرئيس السابق للمجلس التنفيذي بمشاركة ممثّل للإدارة العليا في الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس. كما أقرّ بزيادة الطلب على الموارد المطلوبة للإعداد للزيارة ككل، واقترح أن تتغيّر وتيرة الزيارات الميدانية المشتركة، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية المركزة (الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، لتصبح مرّة كل عامين. وأكّد على أهمية الجمع بين المكاتب والمجالس لهذه البعثات، والتي تمثّل من وجهة نظره، استثمارات جيدة ولازمة.

استنادًا إلى العرض التقديمي الذي قدمه الرئيس السابق للمجلس التنفيذي، قام السيد جوسيبيه بلسيتو، بتقديم مقطع فيديو يوضح جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم اللاجئين وتلبية احتياجاتهم اليومية، مع العمل أيضًا على بناء الثقة، والتمكين والمساواة. وقام أيضًا بإطلاع المجلس التنفيذي على أحدث المستجدات في الوضع الحالي في معسكر اللاجئين واستعرض النتائج والآثار وتفاصيل الشراكة لعمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الزعتري.

22. عبّر ممثل البعثة الدائمة للمملكة الهاشمية لدى الأمم المتحدة عن امتنانه للعمل الدؤوب لكامل الفريق القطري للأمم المتحدة في بلاده، وهنّأ جميع المسؤولين عن تنظيم رحلة ميدانية ناجحة. وضمّ صوته إلى الأثر الشديد الذي سبّبته أزمة اللاجئين لبلاده، وبخاصة على الاقتصاد، وعبّر عن الأمل في أن يستمرّ المجتمع الدولي في توفير الدعم المستدام.

سادسًا. الإحاطات

أ. تنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التنسيق

23. قام مدير شعبة التنسيق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع ممثّلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذين تبادلوا تجاربهم كشركاء، بتقديم إحاطة بشأن تنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التنسيق. تضمنت بعض النقاط التي ألقي عليها الضوء ما يلي:

تستند نظرية التغيير للهيئة والنهج الاستراتيجي لولايتها في مجال التنسيق على تحقيق أربع نتائج رئيسية:

1. تحسين ترابط الأمم المتحدة والعمل المشترك من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء على كافة المستويات (القطرية والإقليمية والعالمية).
2. زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالكامل؛
3. تطبيق أطر المساءلة المتعلقة بنوع الجنس عبر المنظومة بأسرها؛
4. تحسين التوازن بين الجنسين ووضع المرأة في الأمم المتحدة.

فيما يتعلّق بالعمل المشترك، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة من برامج الأمم المتحدة الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي عبارة عن برامج عالية الأثر، قابلة للتطوير، تستند إلى نظريات شاملة للتغيير، وهي تعبّر بوضوح عن الروابط السببية والإجراءات المطلوبة من قِبل جميع الشركاء في سياق تنموي، لتحقيق النتائج التحويلية. وتوفّر فرصة ممتازة لتعزيز التنسيق الهام على المستويات القطرية والإقليمية لتحقيق نتائج برمجية، وتتّسق مع نهج 'توحيد الأداء' الذي دعمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالكامل.

24. تعكس البرامج الرئيسية المشتركة للأمم المتحدة تدخّلات تتخطّى حدود تلك التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة منفردة. وبالتالي، فهي لا تتناول ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة مباشرة فحسب، وإنما تتناول أيضًا إسهامات أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحكومات الشريكة والأجهزة النسائية الوطنية.

25. أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخّرًا البرنامج المشترك بشأن الطاقة المستدامة وريادة الأعمال والإتاحة بالنسبة للنساء. يركّز هذا البرنامج على فتح قطاع الطاقة للنساء العاملات ورائدات الأعمال من خلال إزالة العوائق الهيكلية الجنسانية والتمييز.

26. على المستوى العالمي، تستمرّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال رصد تنفيذ قرارات هذا الأخير بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومن خلال دعم إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة لتقديم المعلومات إلى الحوار الهام الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالنسبة للمساءلة، يقوم إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بصورة منهجية بتسجيل أداء هيئات الأمم المتحدة ورصده وقياسه. وهو يتميّز بأكبر قاعدة بيانات بشأن ممارسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني والأداء في منظومة الأمم المتحدة، ملقيًا الضوء على مجالات القوة والضعف في التعميم، بالإضافة إلى الموارد البشرية والمالية والمعرفية المطلوبة لدفع التقدم. منذ بدء تنفيذه في 2012، ورغم أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما زالت بصدد جمع البيانات الخاصة بعام 2015 وتحليلها، فقد تضمّنت إنجازات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة ما يلي:

- أبلغ رقم قياسي من اثنتين وستين هيئة من هيئات الأمم المتحدة عن إحراز تقدم، وحقّق أكثر من نصف هيئات الأمم المتحدة (51 في المائة) أو تجاوز متطلّبات خطّة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام 2014، بالمقارنة مع نسبة 34 في المائة في عام 2012.
- أربع وخمسون في المائة من الهيئات قامت بتفعيل سياسات جديدة أو مُحدَّثة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني (بدعم مقدّم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة).
- يوجد لدى خمس وثلاثون في المائة من هيئات الأمم المتحدة تدريب جنساني إجباري، وقد تلقّى ما يقرب من 3,000 من موظفي الأمم المتحدة الدورة التدريبية "أنا أعرف نوع الجنس"، والتي قام بتطويرها مركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمشاركة مع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

27. كما تعمل الهيئة أيضًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية – على وضع بطاقة تقييم لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لفرق الأمم المتحدة القطرية، استنادًا إلى الدروس المستفادة من الأداة الموجودة بالفعل.

ب. الاستجابة التشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القطري – مصر

28. استعرضت الممثّلة القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السياق المحدّد بالنسبة للبلد وقامت بمشاركة المحتويات الرئيسية للاستجابة التشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المحدّدة بالنسبة للبلد في أعقاب الثورة في عام 2011. وقد شرحت النُهج والأساليب الجديدة المستخدمة لتعظيم أهمية وإسهام الهيئة وألقت الضوء على الفرص القادمة لدعم تمكين النساء في مصر. كان المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر يقوم بتنفيذ حافظة مستمرة تبلغ قيمتها 28.7 مليون دولار أمريكي، منها 12 مليون دولار أمريكي تمّ تنفيذها ما بين عامي 2011 و2015 (أكثر من نصفها في عام 2015). وكانت الأنشطة والنتائج قد تمّ تصميمها بحيث تتواءم مع التغيّرات الناتجة التي تسعى البرامج الرائدة المؤسسية ذات الصلة إلى تحقيقها. وقد ركّز التنفيذ البرامجي الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناءً على الأولويات القطرية الخاصة، والتي تضمّنت النمو الاقتصادي الشامل والعدالة الاجتماعية، على إحداث تغيير ملموس في مجالات الأثر الثلاثة:

1. إنهاء العنف ضد المرأة: أعطيت أولوية الاهتمام إلى دعم السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإنهاء العنف ضد المرأة، ولزيادة قوة الإطار التشريعي وزيادة القدرة على التحكيم:

2. المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها: لعبت النساء دورًا هامًا في التغيّر الثوري للأنظمة وفي تشكيل الواقع السياسي في مصر. وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدم أنواعًا مختلفة من الدعم لتحقيق هذه الأهداف إقرارًا بأهمية الاستفادة من هذا الزخم لضمان تأمين مشاركة النساء وقيادتهن السياسية. وكان أحد الأمثلة الهامة التي ذُكِرَت هو المساعدة الميدانية على مستوى المحافظات لزيادة وعي النساء وتحقيق الإتاحة الفعلية لحقوق المواطنة الخاصة بهن، بما في ذلك من خلال توفير بطاقات السجل المدني وبطاقات الهوية للنساء في شتى أنحاء البلاد؛

3. التمكين الاقتصادي للمرأة: نظرًا لأن هذا يمثل متغيرًا هامًا لإحداث تغيير تحويلي في حياة النساء والفتيات، فإنه كان يتم تقديم المساعدة إلى النساء الأكثر فقرًا من خلال المساعدة في سبل المعيشة. وأعطيت الأولوية لزيادة فرص التوظيف للنساء وإنشاء بيئة تمكينية لرائدات الأعمال من خلال تحسين إتاحة الخدمات المالية وغير المالية.

29. كما عبّرت الممثّلة القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها لجميع الجهات المانحة للبرنامج القطري المصري، وبخاصة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وحكومة اليابان واللتان أسهمتا بموارد جديدة كبيرة، مما أتاح توسيع نطاق العمل لإنهاء العنف ضد النساء في عام 2016 وما بعده (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة)، وتوسيع الاستجابة التشغيلية للهيئة لدعم العمل المطلوب بشدة في مجال التعليم (اليابان)، وطبقًا لأولوية الحكومة واحتياجاتها التي تمّ تحديدها ميدانياً.

30. وقد أثنى ممثّل من بعثة مصر على عمل المديرة التنفيذية على رأس الهيئة، والممثل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر وكافة الفرق لجهودها في إحداث فرق كبير في حياة النساء والفتيات في هذا البلد، مقترنًا بشراكات قوية تقليدية وغير تقليدية. كما ذكر أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد اعتنقت بحق الهدفين المزدوجين للبلد المتمثّلين في النمو والعدالة الاجتماعية بصورة شاملة.

ج. الاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325

31. قاد مدير شعبة السياسات بهيئة الأمم المتحدة للمرأة العرضَ التقديمي بشأن "الدراسة العالمية المتعلّقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)". وقد وُجّهت الدعوة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من قِبل مجلس الأمن لإصدار تكليف بإجراء دراسة عالمية بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000)، من خلال قراره رقم 2122 (2013)، بغية تسليط الضوء على أمثلة عن الممارسات الجيدة والثغرات والتحدّيات التي تعترضه والاتجاهات المستجدة وأولويات العمل. وقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوظيفة الأمانة بمشاركة من منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

32. كانت الدراسة العالمية أحد ثلاثة استعراضات مستقلة لعمل الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن أجريت عام 2015. عملت الهيئة عن كثب مع أمانات استعراضي عمليات السلام وبناء السلام، لضمان أن تعكس الاستعراضات الثلاثة جميعًا الأهمية الحاسمة لمشاركة النساء في أية جهود لخلق مستقبل خال من انعدام الأمن والنزاع.

33. وقد وجه المتحدّثون الذين تحدّثوا بعد العرض التقديمي، الشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعملها وأكّدوا على الحاجة لأن يستمر المجتمع الدولي في تعزيز دور النساء في السلام والأمن. كما ألقت الوفود الضوء على المبادرات التي تمّ القيام بها من خلال خطط العمل الوطنية لكلٍ منها بالإضافة إلى المبادرات التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء الأخرى في تطوير خطط عملها الخاصة، بما في ذلك جهود رفع الوعي وتحسين تبادل المعلومات. وكرّر أحد المتحدّثين مجددًا، أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقّق دون قيام النساء بدور فعال في تعزيز السلام للوصول إلى مجتمعات شاملة. وطلب المتحدّث المزيد من المعلومات عن العمل الداخلي للهيئة في مجال المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك مجالات مثل الرصد والميزنة. وقد رأت الدول الأعضاء إطلاق هذه الدراسة العالمية بمثابة فرصة سانحة للمجتمع الدولي لتدبّر الوضع الحالي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن واتخاذ تعهّدات ملموسة بشأن المضي قدمًا. وأبدى المتحدّثون عزمهم على استمرار دعم الهيئة في الدور الذي تقوم به في مجالي التنسيق والتنفيذ على مستوى المنظومة بأسرها بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1325، استنادًا إلى الاستعراض الذي تمّ بمناسبة مرور خمسة عشر عامًا على إصداره.

سابعًا. اختتام الدورة

34. في الختام، عبّرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن امتنانها للدعم البنّاء والمستمر والشامل من قبل أعضاء المجلس التنفيذي ومراقبيه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأبرزت وعبّرت عن تقديرها للأجواء العامة الإيجابية للغاية لهذه الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، وشكرت الدول الأعضاء على ذلك ونوّهت أن هذا كان نتيجة السنوات الخمس السابقة من بناء الثقة والاطمئنان بين المجلس التنفيذي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وذكرت أن النصح المستمر من قِبل المجلس التنفيذي كان قيِّمًا، وشكرت الدول الأعضاء التي سبق أن أعلنت عن تعهّدات بزيادة مساهماتها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما عبّرت أيضًا عن تقديرها لجميع من قاموا بالعرض، بما في ذلك التعاون مع الوكالات المشاركة، والرئيس السابق للمجلس لإعطاء انطباعاته وتوصياته بشأن الزيارات الميدانية المشتركة للمجالس.

35. وقد كرّرت أهمية كون هيئة الأمم المتحدة للمرأة رئيسة الفريق المعني بالهجرة في الأمم المتحدة لعام 2016. وذكرت في النهاية أن الهيئة اعتمدت على المجلس لدعم جهودها في الحفاظ على محورية قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جدول أعمال التنمية. واختتمت بشكر المجلس على استمرار تعاونه الوثيق، واختتمت الدورة عقب ذلك.

مرفق

مقترح جدول الأعمال المؤقّت وخطة العمل المؤقّتة للدورة السنوية 27-28 يونيو/حزيران 2016

بيان من أمانة المجلس التنفيذي

جدول الأعمال المؤقت

1. المسائل التنظيمية
2. التقرير السنوي للمدير التنفيذي
3. التقييم
4. المسائل المتعلّقة بمراجعة الحسابات
5. الزيارة الميدانية
6. أمور أخرى

خطة العمل

اليوم	*التوقيت*	*البند*	*الموضوع*
الاثنين، 27 يونيو/حزيران	10 صباحاً - 1 مساءً		افتتاح الدورة • بيانان من رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام /المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
		1	المسائل التنظيمية • اعتماد خطة العمل وجدول الأعمال المؤقّت المشروح للدورة السنوية لعام 2016 • اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2016
		2	التقرير السنوي للمدير التنفيذي • تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن التقدّم المحرز في الخطة الاستراتيجية 2014-2017، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية *مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات*
	3 مساءً - 6 مساءً	2	التقرير السنوي للمدير التنفيذي (*تابع*) *مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات*
الثلاثاء 28 يونيو/حزيران	10 صباحاً - 1 مساءً	3	التقييم • التقرير المتعلّق بوظيفة التقييم، 2015
		4	المسائل المتعلّقة بمراجعة الحسابات • التقرير المتعلّق بأنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

		• تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
		• استجابة الإدارة
	5	الزيارة الميدانية
		تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.
		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات
3 مساءً - 6 مساءً		إحاطة خاصة بشأن الاستجابة التشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القطري بمشاركة المستفيدين.
	6	أمور أخرى
		اعتماد مشاريع القرارات
	1	المسائل التنظيمية
		• الموافقة على جدول الأعمال المؤقّت المشروح وخطّة العمل المؤقّتة المشروحة للدورة العادية الثانية لعام 2016
		اختتام الدورة
		• بيانان من رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام /المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة